واجب الحكومة وواجب الأفراد

نحو مكافحة العمى فى مصر

لحضرة صاحب العزة الدكتور محمود عزمى القطان بك

أستاذ الرمد بكلية الطب وعضو المؤتمر الدولى لمكافحة العمى

لا يخفى أن مكافحة العمى موضوع أخطبوطى يرسل أطرافه فى شتى نواحى الإصلاح القومى ؛ فنسبة عدد العميان فى أمة إلا رمز لما هى عليه من صحة وثقافة ورغد ونظام ولا أدل على هذا من أنه من باب الدعاية للحكومة الفاشستية الإيطالية أن تقدم مندوبو إيطاليا للمؤتمر المنعقد فى نيويورك عام ١٩٣١ بإحصائيات عن نقص عدد العميان فى إيطاليا بعد الحكم الفاشستى بنسبة كانت موضوع النقد والاشتباه . وقد كانت الدول العظمى فى ذلك المؤتمر تتسامى بعضها على بعض بقلة عدد العميان فى بلادها رمزا إلى رقيها ومدنيتها ، وقد مثلت فى المؤتمر المذكور نسبة العمى فى ست وثلاثين دولة بخطوط عمودية فكانت مصر لسوء الحظ تحظى بأعلى خط فيها . ولقد هالنى عندما ذكرت ذلك للمرحوم الدكتور أوسبورن الرمدى بالاسكندرية أن أخبرنى أنه عند ماقدم الى القطر المصرى عام ١٨٨٠ وافتتح عيادته الخاصة أن كان من النادر أن يجد مصريا سليم العينين الاثنتين . ومنذ بضع سنوات اتصل بعلمى كثرة عدد العميان فى الواحات الداخلة وخصوصا فى بلدة القلامون فسافرت إليها بصحبة صديق الأستاذ محمد خليل عبد الخالق بك ولما فحصت أهل تلك القرية وجدتها جديرة بأن تدعى بلدة العميان كما دعى القطر المصرى عامة فى القرن الماضى بلاد العميان . لقد رأيت فى قرية القلامون بالواحات الداخلة صورة مصغرة للتى رسمها لى المرحوم الدكتور أوسبورن عن مصر فى القرن الماضى ووجدت أن السبب الأكبر فى فقد الأبصار راجع الى مضاعفات الأرماد الحادة كما هى الحال فى كافة أنحاء مصر إذ هى تسبب مايقرب من ٨٠ فى المائة من فقد الأبصار .

وما الفرق بين الحال التعسة التى رأيت عليها أهل تلك القرية وبين الحال التى عليها سائر بلاد الوادى الآن إلا راجعا لتمتع بلاد الوادى بالعلاج الرمدى المنتظم وحرمان الواحات الداخلة منه إلى ذلك الحين . فمما لاشك فيه إذن أن انتشار المستشفيات الرمدية قد أفاد

البلاد فائدة عظمى حتى قلت نسبة العميان عن مستوى القلامون إلى المستوى العام فى البلاد. وأن الواجب الذى قامت به الحكومة المصرية منذ عام ١٩٠٣ بنشر المستشفيات الرمدية فى أنحاء البلاد لهو جد مشكور حتى أصبح مثلا أعلى تستطيع البلاد العربية الأخرى أن تحتذيه. ولكنه لم يصل بعد حد الكمال إذ من الواجب تيسير العلاج فى صميم القرى لا أن نطلب من القروى المسكين أن يحضر إلى أقرب مستشفى له يوميا للعلاج من قريته التى قد تبعد عشرة أو خمسة عشر كيلو مترا وأكثرهم يحضر مشيا على الأقدام.

فالواجب هو نشر مراكز الاسعاف الطبى فى القرى ليقوم بالخدمة فى كل منها طبيب غير اخصائى لمكافحة الأمراض المتوطنة جميعها وبينها الأرماد على أن يعمل على إرسال الحالات الشديدة إلى أقرب مستشفى رمدى لكى يقيم به المريض حتى يشفى. وإن قسط التعليم الرمدى الذى يحصل عليه خريج كلية الطب المصرية لهو كفيل بأن يجعل من هذا الطبيب أداة نافعة لمكافحة العمى على النحو الذى ذكرته. ولن أدخل فى تفاصيل مراكز الاسعاف من حيث العدد اللازم منها أو كم قرية أو كم عدد من السكان يكفيهم أحدها فذلك من اختصاص وزارة الصحة تقدره بعد الدراسة والتمحيص، غير أنى أقترح أن تكون مراكز الاسعاف غاية فى البساطة وقلة التكاليف مع النظافة الأنموذجية وبها مسكن مكون من غرفتين واللوازم للطبيب حتى نشجع الشبان على الإقامة فى صميم الريف لزمن ما بعد تخرجهم وإلا فشل المشروع.

إن وافدتى الأرماد الحادة اللتين تظهر أولاهما فى أوائل فصل الصيف وثانيتهما فى نهايته تجعل من هذا الفصل وقتا خطيرا كل عام على أعين سكان البلاد وخصوصا الأطفال. وكلنا نعلم كيف تحتشد الحالات حتى تكتظ المستشفيات فى ذلك الفصل. فاذا ما توافر للبلاد مراكز الاسعاف فى القرى فان ذلك زيادة عن الفائدة العظمى التى تيسر للفقير العلاج على مقربة منه فانها تقلل من الضغط على المستشفيات التى لا تزال مسئولة عن علاج المضاعفات كالقرح وخلافه. وحيث إن عدد الأسرة بالمستشفى لا يفى غالبا بإيواء هذه الحالات مدة الصيف بينما تكاد تكون خالية مدة الشتاء فى كثير من البلاد فحلا لهذا المشكل هو أن يدرج لميزانية المستشفى ما يكفى لإقامة سرادق كبير من الحصير الدمياطى قسم منه للرجال وقسم منه للنساء مع الأطفال أشبه بالعشش الاقتصادية التى تقام كل عام بمصيف رأس البر وتوضع به أسرة من العنجريب الرخيصة التكاليف فبذلك قد تزيد أسرة المستشفى الى مائة وزيادة فى فصل الصيف دون مصاريف كبيرة. وعند نهاية موسم الأرماد فى شهر نوفمبر تخزن هذه الأدوات الإضافية بمخازن المستشفى حتى شهر أبريل. وفى كل مستشفى رمدى تقريبا أرض فضاء تصلح لهذا الغرض وإذا لم يكن ذلك داخل المستشفى

فليكن ملاصقا فى الحقل المجاور وقد يكون من بعد النظر أن تشترى هذه الأرض من الآن بسعر الفدان الزراعى فى كثير منها قبل أن يعلو السعر مستقبلا وتعتبر أرضا للبانى .

وبما أن الأرماد الحادة ، تنتشر انتشارا عظيما مدة الصيف ، وتقل كثيرا فى الشتاء ، فانى أقترح على وزارة الصحة أن تعدل من نظام الإجازات السنوية للأطباء الرمديين. إذ ليس من المعقول، أن تكون الإجازات صيفا، فى الوقت الذى هى أحوج إلى أضعاف الأضعاف من أطبائها، لمكافحة هذه الوافدات . فإجازات الأطباء الرمديين الاعتيادية يجب أن تكون شتاء لا صيفا .

إنه بالرغم من المجهود العظيم ، الذى يبذل لعلاج الأرماد وحلافيها ، مما يسبب فقد الأبصار ، فان نسبة العميان فى البلاد ، لاتزال عالية للغاية ، كما ذكرت فى صدر خطابى. نسبة ، لا تتفق وكرامة أمة ناهضة ، تنشد الحياة ، بعد أن بعثت من رقدة القرون . إن هذه النسبة العالية ترجع الى أن مكافحة العمى فى البلاد لم تأت إلا من طريق العلاج الطبى فحسب وقد نسينا أو تناسينا الكفاح الأكبر عن طريق رفع المستوى الفكرى والمادى بين طبقات الشعب الفقيرة التى تكون نسبة كبرى من سكان هذه البلاد . فقلة النظافة وانتشار الذباب الذى يحمل العدوى والجهل الذى يدعو الى التوكل والاستماع الى الوصفات الضارة، والفقر الذى يحرم بعض البؤساء منهم قرشا يوصله الى المستشفى تضيع من قيمة المجهود الطبى العظيم. فواجب الحكومة اليوم إن أرادت مكافحة جدية لا للأرماد فقط ولكن لجميع أمراض البلاد المتوطنة واجب اجتماعى قبل أن يكون طبيا . فكلما ثقلت كفة الميزان للانفاق على تحسين المستوى خفت كفت الميزان الأخرى فيما ينفق على علاج مستمر . إن الاصابة بالرمد لا تهب المريض مناعة ضد إصابة أخرى. فمن الجائز أن يعالج المريض فى هذا العام وكذا فى العام المقبل والذى يليه ولا فائدة فى النصح له إذ ليس من المعقول أن نجد له أذنا صاغية لاتباع الإرشادات التى قد يبسم عند سماعها . فما الفائدة من الارشادات ما دام السواد الأعظم من فقراء هذا الشعب ليس فى متناولهم ماء صالح ، ولا صابون ولا بشكير ولا فراش ويعيشون رزما آدمية مكدسين مع رزم الحيوان جنبا الى جنب غارقين فى لجج الميكروبات والذباب والحشرات الأخرى. واجب الحكومة هو أن تبدأ فى إصلاح الحال وأن تؤمن بالنجاح وان كان ظاهره صعبا فان البدء فى العمل أشق مراحل العمل . وهذه هى المستشفيات الرمدية، كم قيل عند البدء بها، إن المرضى لن يقبلوا عليها بسبب الخرافات، وخوفهم من الأطباء فاذا هى الآن مكتظة بالملايين يأتون اليها من كل حج، وهذه هى المدارس التى عندما أنشأها مجدد مصر محمد على العظيم كان الأهالى يبكون ويولولون على أبنائهم عند التحاقهم بها فاذا هم يتزاحمون عليها الآن ويدفعون مالا طاقة لهم به من المصروفات المدرسية.

وهـذه مدارس البنات التى كان دخولها عيبا فى شرف العائلة قـد اكتظت ببنات كافة الطبقات حتى أكثرهم رجعية .

فان أعوز الحكومة المـال لتنفيذ برنامج الاصلاح القومى فلتجاهد ولتفكر ولتبتكر كيف تحصل عليه باليمين والشمال وكيف تنفذ كثيرا بانفاق قليل وكيف تعبىء قوى البلاد لمحاربة الجهل والانحطاط وأن تجند من شبابها قوة التنفيذ ومن شيوخها التجربة والحكمة ، وأن لا تتوانى عن رفع هذا الشعب إلى ذروة ماضيه ، ولو سئلت كيف نبدأ بالاصلاح الاجتماعى لأجبت — ولو أنى درجت طبيبا — ولكنى أستلهم من بؤس المرضى الذين ألاقيهم فى صبيحة كل يوم بطبيعة عملى فى ساحة المستشفى أن المشكلة متعددة النواحى من صحية وثقافية وتشريعية واقتصادية وهندسية واجتماعية ، فليس لفرد إذن أن يكون وحده رأيا ناضجا ، فلحل هذه المشكلة التى يتوقف عليها مستقبل الشعب المصرى وكيانه وجب أن يكون هناك مجلس أعلى للشؤون الاجتماعية لعرض وتمحيص الآراء العملية على مجلس الوزراء حتى تكلف كل وزارة قسطها من العمل على رفعة مستوى الشعب .

ليس من شأنى أن أنتقد النظم ، ولكنى أردد صدى مايقال فى الأوساط الأجنبية عنا أن فى هذه البلاد غنى فاحشا فى أيد قليلة ، وفقرا مدقعا فى المجموع ، فاذا نحن تغنينا بالديموقراطية ، وإذا نحن اتعظنا من سير الدول ، كان لزاما علينا أن نعجل بالاصلاح .

إن بين ظهرانينا عدوا خبيثا هو الذباب ، وواجب الحكومة يقضى بمكافحته جديا ، بزيادة الهمة فى النظافة العامة ، وجمع القمامة وإعدامها بطريقة أوفى مما هى عليه الآن ، وواجبها أن تعطى درسا لموظفيها لاتقاء الذباب بوضع شباك خيطية على فتحات مبانيها لاتقاء الذباب ، لكى يقلدها الموظفون والأهلون فى مساكنهم ، وواجبها نشر الدعاية ضد الذباب ، ونشر الدعاية ضد التواكل فى علاج الأمراض الخطيرة على النظر دعاية واسعة فى كل مكان ، فى المدارس والمستشفيات ، فى المحطات والأسواق ، فى القطارات وفى المجلات وفى الجرائد وبالمذياع ، وفى دور السينما ، وفى خطب الجمعة وخطب الوعظ ، حتى يعم النشر ويثبت فى الأذهان قيمة هذه التعاليم .

وواجب الأفراد هو الاستماع إلى النصح الذى تصدره هذه النشرات وخلافها لحماية أنفسهم وذويهم من الأمراض وأن لا يتواكلوا فى العلاج بل يسرعوا اليه ما استطاعوا وواجب الخاصة هو أن لا يحاربوا الضرائب اللازمة لرفع حال الفقراء من مواطنيهم لأننا لو نظرنا من الوجهة المادية فقط لوجدنا أن العدوى التى تغمر الفقراء تصل اليهم لقلة النظافة العامة بواسطة الذباب مثلا . فلو أن ضريبة للنظافة العامة قد فرضت على الأغنياء

لوفرت عليهم قيمة العلاج الذى قد يربو على الضريبة . لخير أن ينفق المبلغ لمنع المرض عن أن ينفق أكثر منه لرفع البلوى بعد وقوعها . أما إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهته الأدبية فانى أذكر أغنياءنا بأن لاجاه ولا كرامة إذا لم تكن قومية . وأذكرهم بأن حال المسكنة التى عليها الملايين من مواطنيهم تمحو كل كرامة وكل عزة و إنى أذكرهم بما قال الشاعر :

إذا أنا سدت وفى موطن ذليل فما أنا بالسيد

إن واجب الخاصة الاجتماعى هو أن يساهم كل منهم فى جمعية من الجمعيات التى تعمل لخير البلاد فإما أن يساهم بالمال أو بالعمل فى وقت فراغه و إما بالرأى . وهذه جمعيات شباب الجامعة لنشر الثقافة والتعليم . وهذا هو البوليس الخاص قد يكون أداة للتفتيش على النظافة العامة ، وهذه مدرسة الشؤون الاجتماعية تعد الملتحقين بها للخدمات الاجتماعية المستقبلة بالمستشفيات والزيارات الاجتماعية . وهذه فرق الرواد وهذه الجمعيات الخيرية المتعددة تحتاج إلى المعونة والمال .

* * *

و إن المراكز الاجتماعية بالريف لهى جديرة بالمعونة القصوى من جانب الحكومة ، وهيئات الخيرات والأفراد فإن نشرها واستكمالها بالقرى وفى الأحياء الفقيرة من العواصم لمشروع حيوى للبلاد . وأقترح على وكالة الشؤون الاجتماعية أن تعمل على الدعاية له فإنى أعترف بأنى لم أعلم به شخصيا إلا صباح اليوم و إذا كان المقصد هو تجربة المشروع أولا فانى أؤكد أن نجاحه لا يمكن الشك فيه ما دام قائما على إسعاد القوم من كافة النواحى مع بساطة المظهر وقلة التكاليف .

إن واجب الحكومة أن تعلن الحرب على الأمراض المتوطنة فتنتفع بجيشها النظامى وجيشها المرابط فتدفع هذه القوة الكامنة التى تنفق عليها الملايين فى كل عام إلى العمل للإصلاح العام فى وقت السلم ولا إحال جيشنا الذى قام بمد السكك الحديدية فى السودان و إقامة المبانى العامة به يضن على وطنه الأول بهذا العمل الشريف العظيم .

إن أمة ناهضة كهذه الأمة واجب عليها أن تشعر بالمصاب الذى هى فيه من كثرة عدد العميان . فعلينا جميعا حكومة وهيئات وأفرادا أن نتعاون فى الكفاح لمحافظة على سلامة الشعب المصرى فى أدق ما وهب الله الإنسان من حواس . الواجب على الأفراد أن يخفوا لمعاونة الحكومة بالمال و بالسواعد و بالمعرفة كى لا تعجز عن القيام بما يطلب منها للنهوض بالبلاد .

دكتور

محمود عزمى القطان